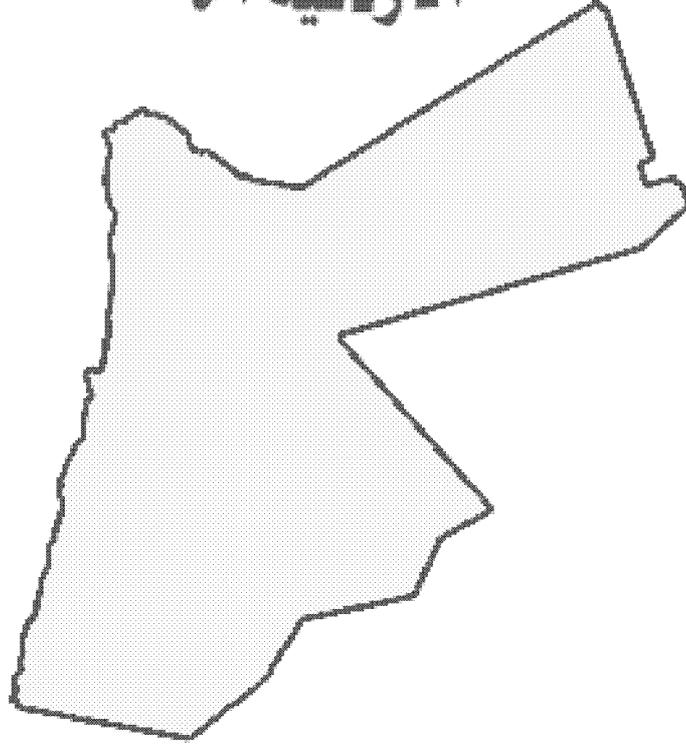


الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الثلاثاء ١٣ ذو القعدة سنة ١٤٣٧ هـ . الموافق ١٦ آب سنة ٢٠١٦ م

رقم العدد : ٥٤١٥

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١٦

نظام معدل لنظام اللجان الطبية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللجان الطبية لسنة ٢٠١٦)  
ويقرأ مع النظام رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه فيما يلي بالنظام  
الأصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يعدل النظام الأصلي بإضافة عبارة (التقارير و) بعد كلمة (نظام)  
الواردة في عنوانه وفي المادة (١) منه .

المادة ٣- يلغى نص المادة (١٦) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص  
التالي:-

المادة ١٦-

أ- تشكل بقرار من الوزير لجنة من الجهات ذات العلاقة لاعداد  
نماذج التقارير الطبية بمختلف أنواعها وتحديد البيانات  
والمعلومات التي يجب ايرادها فيها.

- ب- يصدر الوزير قراره باعتماد النماذج الطبية بناء على تنسيب اللجنة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- ج- يعمم الوزير النموذج الطبي المعتمد على المستشفيات والمراكز الصحية في القطاعين العام والخاص للالتزام به.
- د- يلتزم الطبيب الذي يستقبل الحالة الطبية القضائية بتعبئة النموذج المعتمد للتقرير الطبي القضائي والتأكد من دقة المعلومات بعد الكشف والتشخيص اللازمين للمريض و تحت طائلة المسؤولية القانونية.
- هـ- لا يصدر التقرير الطبي القضائي القطعي الذي تزيد فيه مدة التعطل على عشرين يوما الا من طبيب شرعي بناء على تقرير اولي من طبيب مختص.

المادة ٤- تعدل المادة (٢٢) من النظام الأصلي بإضافة عبارة (بما في ذلك بدل الخدمات الذي يستوفى عن اصدار التقارير الطبية) إلى آخرها.

المادة ٥- يعدل النظام الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإضافة المادة (٢٢) إليه بالنص التالي:-

#### المادة ٢٢-

مع عدم الاخلال باي عقوبه اشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الصحة العامة .

ثانياً: بإعادة ترقيم المادتين (٢٢) و(٢٣) الواردة فيهما لتصبحا (٢٣) و(٢٤) منه على التوالي.

٢٠١٦/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور هاني فوزي الملقى	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور جواد احمد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التربية والتعليم الدكتور محمد محمود ذنبيات
وزير الداخلية سلامة حماد	وزير المياه والري الدكتور حازم كمال الناصر	وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد نجيب فاخوري
وزير العمل علي ظاهر الغزاوي	وزير الصحة الدكتور محمود ياسين الشيبان	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه موسى عويس
وزير النقل المهندس يحيى موسى الكسبي	وزير البيئة الدكتور ياسين مهيب الخياط	وزير الشؤون البلدية المهندس وليد محي الدين المصري
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور إبراهيم حسن سيف	وزير دولة لشؤون الاعلام ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالوكالة الدكتور محمد حسين المومني	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سامي جريس هلسة
وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجد محمد شويكة	وزير الزراعة الدكتور رضا الخوالدة
وزير الشباب رامي صالح وريكات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الشؤون السياسية والبرلمانية ووزير الدولة بالوكالة فواز نجيب ارشيدات	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور وائل عربيات
وزير تطوير القطاع العام ياسرة عاصم غوشة	وزير السياحة والآثار لينا عناب	وزير دولة المهندس خالد موسى الحنيفات